اقتصاد

ضريبة اجتماعية تطاول شركات المغرب

الرباط ـ **مصطفى فماس**

تتجه الحكومة المغربية نحو العودة إلى فرض ضريبة المساهمة الاجتماعية التضامنية في مطلع العام المقبل، والتي تقتطع من أرباح الشركات بهدف تمويل مشاريع تستهدف الفئات الهشة في المجتمع، فيما تؤكد أن موازنة العام المقبل ستكون ذات بعد اجتماعي.

وبررت الحكومة العودة إلى إقرار الضريبة التضامنية التي تطاول الشركات، بالرغبة في إعادة توزيع أكثر عدالة للثروة وزيادة التماسك الاجتماعي. وتشدد في تقريرها المقدم لمشروع موازنة العام المقبل، على أن الضريبة التضامنية تندرج ضمن توفير الإيرادات الجبائية التي تتيح تمويل السياسات العمومية.

ويرتقب أن تسري الضريبة على الشركات التي يصل ربحها الصافي إلى حوالي مليون درهم (110 آلاف دولار) وما فوق، في حين لا تسري على الشركات المعفاة من الضريبة على الشركات أو تلك التي يندرج نشاطها ضمن مناطق التسريع الصناعي أو تلك التي تخضع للنظام الجبائي المندرج ضمن «القطب المالي للدار البيضاء».

وستحتسب المساهمة بحوالي 2 في المائة بالنسبة للشركات التي يراوح ربحها ما بين مليون و5 ملايين درهم، و3 في المائة بالنسبة للشركات التي يقع ربحها الصافي في شريحة 5,1 ملايين إلى 40 مليون درهم. وستصل هذه النسبة إلى 5 في المائة بالنسبة للشركات التي يفوق ربحها 40 مليون درهم.

ويعتبر طارق بوتقي، الباحث في العلوم السياسية، أن هذه الضرائب تبقى مجرد مقترحات من قبل الحكومة عبر مشروع قانون مالية العام المقبل، حيث ينتظر أن تطرح تعديلات من قبل البرلمانيين من أجل رفعها أو تقليصها. ويرى بوتقي في حديث مع «العربي الجديد»، أنه قد يسعى البرلمان إلى توسيع قاعدة الشركات المشمولة بالضريبة أو تقليصها، علما أن الشركات ستحاول التأكيد على أن الضغط الضريبي مرتفع في سياق تداعيات الأزمة الصحية.

وتتوقع الحكومة أن تصل إيرادات الضريبة على الشركات في العام المقبل، التي ستحتسب على أساسها المساهمة الاجتماعية، إلى 5,5 مليارات دولار، مقابل حوالي 4 مليارات دولار في العام الحالي.

وكان ينتظر أن تسري المساهمة الاجتماعية للتضامن في مشروع قانون مالية العام الحالي، في سياق متسم بتراجع الإيرادات في ظل الأزمة الصحية، حيث كانت الحكومة تتوقع الحصول إيرادات لضخها في صندوق التماسك الاجتماعي.

وأحدث صندوق التماسك الاجتماعي لتمويل نظام المساعدة الطبية وبرنامج لدعم التعليم ومبادرة توزيع مليون محفظة للتلاميذ الفقراء وتقديم مساعدات مالية للأرامل ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة.

وكان نواب في البرلمان قد دعوا في العام الماضي إلى فرض المساهمة على الشركات التي تحقق أرباحا مهمة، وبدرجة أكثر الشركات العاملة في قطاعات احتكارية أو شبه احتكارية، بينما دعا آخرون إلى زيادة الضريبة على شركات الاتصالات والوقود، وأوصى فريق ثالث باعتماد معدل ضريبي تصاعدي على الثروة.

وكانت الضريبة على الثروة قد أثيرت بمناسبة مؤتمر الجباية في العام الماضي، دون أن يتم تبني ذلك المقترح، حيث أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بسن إطار للضريبة على الذمة المالية يكون أكثر عدلا وإنصافا.

(تويل سيليس/ فرانس برس)

«إيفرغراند» تسدد دفعة من ديونها

ذكرت صحيفة حكومية صينية أن شركة التطوير العقاري المتعثرة «إيفرغراند»، سددت الجمعة دفعة متأخرة لحاملي السندات الأجانب بقيمة 83,5 مليون دولار. وأفادت صحيفة «سيكيوريتيز تايمز» نقلاً عن مصادر بأن إيفرغراند حولت أموالاً إلى حساب «سيتي غروب» لسداد السندات المستحقة في 23 سبتمبر/ أيلول. وتخلفت إيفرغراند عن سداد مدفوعات في أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر/ تشرين الأول للمستثمرين في السندات المقومة بالدولار الصادرة في الخارج. وقالت الشركة يوم الأربعاء إن فترة السماح التي مدتها 30 يوما، لتسديد تلك المدفوعات قبل إعلانها في حالة التخلف عن السداد، لم تنته بعد. وتبلغ ديون الشركة تريليوني يوان بما يوازي 310 مليارات دولار.

فيروس قاتل يهدد الثروة السمكية في العراق

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

نفقت أطنان من الأسماك في محافظة بابل، جنوبي العراق، بعدما أصيبت بفيروس «كوي» القاتل، فيما سجلت إصابة أسماك في محافظة ذي قار هي الأخرى بالفيروس، ما أثار مخاوف من تفشيه وسط بحيرات الأسماك في البلاد، والتي تشكل مصدر دخل لآلاف الأسر العراقية.

وخلال الأيام الأخيرة شكا مربو الأسماك في بابل من نفوق الأسماك في الأحواض العائمة والبحيرات، ما قد يتسبب بخسائر كبيرة لهم، مطالبين وزارة الزراعة بإيجاد حل لهذه المشكلة الخطيرة، التي تهدد الثروة السمكية في البلاد. فيما أعلنت مديرية زراعة محافظة ذي قار عن الاشتباه بحالتي إصابة بالفيروس، وقال مدير زراعة المحافظة صالح هادي، في تصريح صحافي، إن إدارته «استنفرت 19 فرقة من كوادرها الزراعية لمراقبة الفيروس الذي انتشر أخيرا في عدد من المحافظات المجاورة».

وأوضح أن «الفرق الزراعية أجرت زيارات ميدانية، وشخصت إصابتين فقط في قفصين على نهر الفرات، شرقي مدينة الناصرية، مركز المحافظة»، مضيفا أن «الفرق الزراعية ستصل إلى مناطق جنوبي محافظة ذي قار، لمتابعة أحواض السمك فيها وإجراء عمليات الكشف والمتابعة».

وحاولت وزارة الزراعة العراقية التقليل من خطر الفيروس، وأكد المتحدث باسمها حميد نايف، في تصريح صحافي، أن «حالات الإصابة بالفيروس لم تصل لمرحلة الانتشار، وأن الوضع تحت السيطرة»، مؤكدا أن «البحوث والتقارير الطبية تؤكد عدم وجود أي تداعيات أو تأثيرات للفيروس على صحة الإنسان في حال تناول الأسماك المصابة».

وتراجعت أخيرا أسعار الأسماك في البلاد بسبب الفيروس، إذ كان سعر الكيلوغرام الواحد يصل إلى 6 آلاف دينار عراقي (نحو 4 دولارات)، فيما يباع اليوم بـ3 آلاف دينار فقط، وقال عضو جمعية منتجي الأسماك في محافظة بابل هشام العلي، لـ«العربي الجديد»، إن «أغلب أصحاب بحيرات وأقفاص الأسماك في المحافظة تكبدوا خسائر كبيرة جدا». وأوضح أن المنتجين «أجبروا على بيع أطنان من الأسماك بأسعار قليلة خوفا من تفشي الفيروس في الأقفاص التابعة لهم»، مشيرا إلى أن «عدم تدخل وزارة الزراعة وعدم البحث عن معالجات للإصابات سيؤثر بشكل كبير على مشاريع الثروة السمكية في المحافظة وفي البلاد بشكل عام».

أخبار

مبيعات التجزئة البريطانية تتراجع

كشفت بيانات رسمية، الجمعة، أن مبيعات التجزئة في بريطانيا انخفضت 0,2 في المائة في سبتمبر/ أيلول، مما يضيف إلى مؤشرات ضعف التعافي من جائحة كوفيد-19 ويخالف توقعات خبراء في استطلاع أجرته رويترز

بزيادتها 0,5 في المائة. وقال مكتب الإحصاء الوطني إن مبيعات التجزئة لا تزال أعلى بنسبة 4,2 في المائة عن فبراير/ شباط 2020 قبل فرض الإغلاق العام في بريطانيا، لكنها الآن أقل 1,3 في المائة على أساس سنوي، كما أنها أقل من توقعات الاستطلاع أن تسجل انخفاضا بنسبة 0,4 في المائة فحسب.

خطة أردنية لمكافحة غسل الأموال

قالت السلطات الأردنية إنها وضعت خطة شاملة لتعزيز نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بعدما أعلنت مجموعة العمل المالي (فاتف)، الخميس، إدراج المملكة في قوائم الدول الخاضعة للمتابعة المتزايدة التي تعرف «بالقوائم الرمادية».

وقالت رئيسة وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سامية أبو شريف، في تصريحات لوكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا)، إن بلادها وضعت خطة شاملة لتنفيذ خطة مجموعة العمل المالي (فاتف)، تتولاها الجهات ذات العلاقة والبالغ عددها 20 جهة، بينها الإشرافية والرقابية على القطاع المالي وغير المالي والأمنية والقضائية لتعزيز نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

رواج السيارات الهجينة في أوروبا

بيع في الفصل الثالث من العام الجاري عدد من السيارات الهجينة أكبر من تلك التي تعمل بالديزل كما أعلنت الرابطة الأوروبية لمصنعي السيارات الجمعة.

وتحتل السيارات الهجينة غير القابلة لإعادة الشحن المرتبة الثانية بحصة سوقية تبلغ 20,7 في المائة، بعد تلك العاملة بالبنزين (39,5 في المائة) لكنها متقدمة على السيارات العاملة بالديزل (17,6في المائة) التي فقدت 10 نقاط في عام واحد.

المركزي الروسي يرفع الفائدة الأساسية

قرر المصرف المركزي الروسي في اجتماع مجلس إدارته الجمعة، رفع سعر الفائدة الأساسية بـ0,75 نقطة مئوية دفعة واحدة من 6,75 إلى 7,5 في المائة، وسط مواصلته تشديد سياساته النقدية - الائتمانية في ظروف تسارع وتيرة التضخم. وقال المركزي الروسي في بيان نُشر على موقعه الرسمي: «يرتفع التضخم بوتيرة أعلى كثيرا من توقعات مصرف روسيا، ومن المنتظر أن تبلغ ما بين 7,4 و7,9 في المائة في عام 2021».

مصارف

القرض الاستهلاكي الجزائري

مشروع مهدد بتراجع الدينار وارتفاع الفوائد

يشهد القرض الاستهلاكي الذي اطلقته الحكومة الجزائرية لتشجيع شراء المنتجات المحلية، عزوفاً كبيراً من طرف المواطنين، بسبب غلاء السلع وارتفاع نسب الفائدة، فيما لا تزال صيحات المختصين والخبراء مستمرة لإنقاذ هذه الصيغة من القروض التي تهدف حسب الحكومة إلى حماية القدرة الشرائية ودعم كل منتج حامل لوسم «صنع في الجزائر».

الجزائر ـ **حمزة كحال**

يعرف «القرض الاستهلاكي» الذي اطلقته الحكومة الجزائرية قبل خمس سنوات والموجه لتشجيع شراء المنتجات المحلية، عزوفاً كبيراً من طرف المواطنين، بسبب غلاء السلع وارتفاع نسب الفائدة، فيما لا تزال صيحات المختصين والخبراء مستمرة لإنقاذ هذه الصيغة من القروض التي تهدف حسب الحكومة إلى حماية القدرة الشرائية ودعم كل منتج حامل لوسم «صنع في الجزائر».

ولا تكاد تخلو واجهات المصارف ومحلات بيع الأدوات الكهرومنزلية أو الأثاث، من اللافتات المروجة للعروض المقدمة في إطار «القروض الاستهلاكية»، إلا أنه وحسب التجار فإن الإقبال على اقتناء السلع من طرف الجزائريين لا يزال بعيدا عن تطلعاتها.

يقول جمال عبدلي، وهو مالك محل في شارع «الحمير» المشهور في الجزائر ببيع الأدوات والأجهزة الكهرومنزلية، إنه متشائم من مستقبل هذه الصيغة، «فالقدرة الشرائية للمواطن تنهار يوما بعد يوم، وحتى البيع بالتقسيط أصبح لا يغري الزبون». ويضيف لـ «العربي الجديد» أنه سيضطر إلى مراجعة الاتفاق الذي أبرمه مع البنك، في مسعى لخفض نسبة الفائدة على هذا القرض.

من جانبه، يؤكد كمال بدر الدين، تاجر أثاث، أن عزوف المواطنين أصبح جليا، ففي الأسبوع الواحد يستقبل طلبا واحدا أو طلبين لاقتناء الأثاث من خلال الاستفادة من القرض الاستهلاكي، حتى عمليات الشراء العادية تقلصت، «فالمواطن الجزائري أصبح يحسب ألف حساب قبل أن يشتري أي شيء بفعل تدهور قدرته الشرائية و تراجع قيمة الدينار».

وكانت الحكومة الجزائرية قد أطلقت القروض الاستهلاكية سنة 2017، بعدما جمدت العمل بها عام 2009، للتحكم في الواردات وكذا مديونية العائلات، ويشترط الحصول على القرض الاستهلاكي شراء كل ما يُصنع أو يُجمع في الجزائر من أجهزة إلكترونية وكهرومنزلية، بالإضافة إلى الأثاث والهواتف الذكية وكذا السيارات على ألا يتعدى القسط الشهري، 30 في المائة من المداخيل الصافية للمقترض، فيما تركت الحكومة الجزائرية تحديد نسبة الفوائد على القروض إلى البنوك الممولة لهذه الصيغة.

ويقول وليد عموري، وهو موظف في دائرة الضمان الاجتماعي، إنه «لا يُعقل أن تكون نسبة الفائدة تفوق 7 في المائة على الأجهزة والسلع المقتناة، و بالتالي لا يمكن أن نحمي القدرة الشرائية للمواطن بزيادة ديونه».

فيما تشرح نعيمة، التي تشتغل في قطاع الاتصالات، أنها «قصدت هي وزوجها كافة البنوك المعتمدة بحثا عن عرض مغرٍ، إلا أنها فوجئت بنسبة الفوائد التي لا تقل عن 7 في المائة». وتضيف لـ«العربي الجديد»: «حتى البنوك الإسلامية وضعت شروطا تعجيزية على عروضها التي سوقتها على أنها قروض مرابحة».

وكان الخبراء والمتتبعون لشأن الاقتصادي والبنكي في الجزائر قد توقعوا فشل «القروض الاستهلاكية» في إغراء الجزائريين وفق الصيغة التي طرحتها الحكومة الجزائرية.

ويرى الخبير المصرفي والمستشار الحكومي أمين بن صاولة أن «عزوف المواطنين كان منتظرا ومتوقعا منذ البداية، وذلك لعدة عوامل أولها نسب الفوائد، فكل قرض بنكي مرتبط بنسبة الفائدة ومدى تأثيرها على سعر السلعة، فإذا كان جهاز كهرومنزلي مثلا سعره 50 ألف دينار (364 دولاراً) فإن سعره سيرتفع إلى حوالي 70 ألف دينار (510 دولارات) بفعل احتساب نسبة الفائدة وتكاليف دراسة الملف من طرف البنك، فما بالك مثلاً بسعر السيارة».

ويضيف لـ «العربي الجديد» أن «الحديث عن الفوائد الربوية لم يعد ذا أولوية عند الجزائريين، بل المهم عندهم اليوم كيف يحافظون على قدرتهم الشرائية، فكل التخوفات حول الربا من عدمها زالت عند الجزائريين مقابل تخوفهم من انهيار بات وشيكا لقدرتهم الشرائية بفعل تهاوي قيمة الدينار». ويواصل الدينار الجزائري فقدان بريقه أمام العملات الأجنبية، خاصة الدولار، الذي سجل مستوى تاريخياً جديداً، وتعدى سعر الصرف عتبة 137 ديناراً للدولار الواحد، في التعاملات الرسمية عند بداية الشهر الحالي، بعد تسجيله 137,17 ديناراً، مواصلاً بذلك منحى التهاوي. ويعتبر التراجع التاريخي للدينار في التعاملات الرسمية الخامس من نوعه في غضون شهرين، ففي 25 يوليو/ تموز المنصرم، سجل الدولار 135,09 ديناراً للدولار الواحد، ثم 135,41 ديناراً في 9 أغسطس/ آب المنصرم، ثم واصل الدينار تسجيل الأرقام القياسية بعدما سجل سعر الصرف الرسمي في 23 أغسطس/ آب المنصرم 135,88 ديناراً للدولار الواحد، وأخيراً 136,36 ديناراً للدولار الواحد في 8 سبتمبر/ أيلول الماضي، و136,99 ديناراً في 20 من نفس الشهر.

من جانبه، يقول مدير مكتب الدراسات الاقتصادية «إيكو إيتود» عمر شعبان لـ «العربي الجديد» إن «انطلاقة القروض الاستهلاكية كانت سيئة ووفق دراسة لا تتماشى مع الواقع، حيث لم تتم مراعاة نسبة التضخم ولا قيمة الدينار عند وضع آليات استفادة منه، وإذا كانت الحكومة الجزائرية تسعى فعلاً إلى حماية «الإنتاج المحلي» كان عليها إعفاء مثل هذه القروض من الرسوم الإضافية وغيرها حتى ينزل السعر المرجعي، وبالتالي يكون القرض في متناول الجميع».

> لا تقل الفائدة عن 7% ما يزيد كلفة السلع على المواطنين

الغلاء يسيطر على أسواق الجزائر (رياض كرامدي/ فرانس برس)

السودان

تعطّل إنتاج الكهرباء بسبب الاحتجاجات

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

أكد وزير الطاقة والنفط السوداني مهندس جادين علي عبيد لـ «العربي الجديد»، إن قطاع الكهرباء تأثر كثيرا بالاحتجاجات في شرق البلاد التي أدت إلى إغلاق ميناء بورتسودان الحيوي، حيث حدث من انسياب الفيول إلى محطات الكهرباء، مشيرا الى أن الوزارة لديها مخزون من هذه المادة غير أنه لا يكفي لمدة طويلة. وكشف عبيد عن تجاوز الوزارة لأزمة الفيول بتقليل الاعتماد عليه والتركيز أكثر على التوليد الحراري والمائي لسد الفجوة، مشيرا إلى التعويل أكثر على التوليد المائي خاصة أن الطقس يشهد اعتدالا أدى إلى تقليل استهلاك الطاقة إلى 2500 ميغاواط في الخرطوم.

ويغلق محتجون الطرق التي تربط ميناء البلاد الرئيسي في الخرطوم ببقية المناطق، معطلين كل إمدادات السودان، ويطالبون بإلغاء اتفاق وقعته حكومة عبد الله حمدوك مع مجموعات يعتبرها المحتجون لا تمثل الإقليم الشرقي. بدوره، شرح مدير التخطيط في شركة الكهرباء القابضة المهندس سليمان اللعوتة لـ «العربي الجديد» أن إغلاق الشرق تسبب في خسائر كبرى لقطاع الكهرباء وأعاق دخول إسبيرات الصيانة والوقود المحتجزة حالياً في ميناء بورتسودان، ما تسبب في تعطل ثلاث من أصل أربع ماكينات في محطة بحري الحرارية، حيث تعمل المحطة بقدراتها الدنيا، لافتا إلى الاضطرار للاستعانة بطيران الجيش لنقل محول كهربائي تعطل من العمل في منطقة أبو حجار.

وأقر مدير شركة التوليد الحراري في وزارة الطاقة يوسف الطاهر في تصريحات لمواقع محلية، بتأثر محطات التوليد الحراري للكهرباء بإغلاق الشرق، وتسببه في ندرة الوقود، مشيرا الى أن محطة بحري الحرارية تعمل بجودة مخفضة بسبب محدودية تدفق الفيول من مصفاتي الجيلي والأبيض. وقال إن هنالك حوالي 12 ألف طن من الفيول، محجوزة في بورتسودان نتيجة الإغلاق، ما يهدد المحطة بالتوقف الكامل بعد أسبوع.

وأشار الرئيس السابق لشعبة الكهرباء في البرلمان المنحل عبد الرحيم عيسى في تعليق لـ «العربي الجديد» إلى تأثر المحطات الكهربائية العاملة بالفيول فقط بإغلاق الشرق، بينما لا تتأثر المحطات العاملة بالوقود المحلي المنتج عبر مصفاة النفط الرئيسة في الجيلي شمالي الخرطوم، وكذا مصفاة الأبيض، إضافة إلى توافر خام نفط جنوب السودان الوارد عبر الأنابيب والتي تزود محطات مختلفة بالفيول.

ويعاني السودان من عجز في الطاقة الكهربائية قدرته وزارة الطاقة والنفط بنحو ألف ميغاواط، مشيرة الى أن الإنتاج يبلغ 2500 ميغاواط بينما يبلغ الاستهلاك في ذروته 3500 ميغاواط.

> مخاوف من توقف محطات كهرباء عن العمل خلال أسبوع

لبنان

عودة النشاط لمحلات الألبسة المستعملة

بيروت ـ **هديل الزعبي**

تشهد أسعار الألبسة والأحذية ارتفاعاً كبيراً في الأسواق اللبنانية، مع استفحال تدهور العملة المحلية وهبوط قدرة المواطن الشرائية، واقع يدفع عدداً كبيراً من الناس نحو الملابس المستعملة أو ما يعرف في لبنان بـ«البالة». وعادة يجري استيراد هذا النوع من السلع المستعملة برسوم جمركية قليلة من دول مختلفة إلى السوق اللبنانية، التي تعرف أخيراً رواجاً لمثل هذا النوع من التجارة.

وتعدى سعر صرف الدولار الواحد 20 ألف ليرة، وبات شراء قطعة واحدة من الألبسة الجديدة يكلف نصف راتب شهري، في الوقت الذي لا يتخطى فيه الحد الأدنى للأجور675 ألف ليرة (32 دولاراً).

وتقول مروة، 29 عاماً، وهي تتسوق من محل ملابس مستعملة لـ«العربي الجديد»: «هذه الألبسة أفضل من المعروض في السوق من حيث النوعية، والأهم أن ثمنها أرخص. لقد قررت ادخار القليل من راتبي، وهو مليون و200 ألف ليرة (57 دولاراً)، كي أشتري بعض الملابس من هذا المحل».

تضيف «لم أشتر ملابس جديدة من السوق منذ أشهر، فمثلاً، بنطال الجينز يصل سعره إلى 150 ألف ليرة (7 دولارات) وهو صناعة محلية، أما التركي فثمنه 500 ألف ليرة (23 دولاراً) وهذا طبعا يفوق قدرتي الشرائية».

ويقول فادي عيسى، والد لطفلين يبلغ أكبرهما 11 عاماً: «لقد جئت من بيروت خصيصاً إلى سوق صيدا لشراء أحذية مستعملة، فهي تعد أرخص من بالات بيروت». ويضيف: «لا أستطيع اقتطاع ثمن حذاء لطفل من راتبي المتواضع، بحثت في عدد من المحلات، ثمن الأحذية الولادية غير المستعملة يبدأ من 120 ألف ليرة وصعوداً (5 دولارات). ولهذا قررت التوجه إلى محلات «البالة» التي لا تخلو من الماركات الأوروبية المستعملة، وحيث ثمن الحذاء لا يتخطى الدولار الواحد».

وتراجعت أرباح صاحب محل الملبوسات المستعملة نزيه دياب خلال أسابيع مضت، ولكن الربح يستمر عامة. يقول: «عادة كنت أعتمد على سكان صيدا، أما اليوم ومنذ أشهر، فيدخل محلي المتواضع أشخاص وعائلات من بيروت. ذلك لأن أغلى قطعة لدي لا يتخطى ثمنها 35 ألف ليرة (1,6 دولار)، على الرغم من أنني اضطررت لزيادة الأسعار ما يقارب 5 آلاف ليرة (أقل من دولار) عما قبل، بسبب ارتفاع كلفة النقل».

فيما يشرح أحمد، وهو صاحب محل للألبسة الرياضية الجديدة، أن عمر المحل 11 عاماً، ولكن «نفكر في إغلاقه قريباً، إذ نستورد البضائع غالباً من تركيا وننبعها بالدولار. وبالتالي، سعر القطعة الذي كان 10 آلاف ليرة (0,21 سنتاً) يبلغ اليوم أكثر من 100 ألف ليرة (4 دولارات)».

محل للملابس المستعملة في بيروت (العربي الجديد)

تحقيق

تدهور «قيعان» اليمن

تآكل الأراضي الزراعية يزيد الأزمة الغذائية

تُعرف «القيعان» اليمنية بأنها أراض شديدة الخصوبة، تؤمن السلة الغذائية للمواطنين من مختلف الأصناف الزراعية. إلا أن هذه المساحات تواجه الانحسار مع تزايد المد العمراني، واستبدال المحاصيل الغذائية بالقات، إضافة إلى التغيّر المناخي الذي يضع فوق كومة الأزمات، أزمة

صنعاء ـ **محمد راجح**

تتصاعد الأزمة الإنسانية في اليمن وسط انهيار متواصل في الأمن الغذائي، وفي ظل جهود محلية ودولية حثيثة لتلافي المزيد من هذه الانهيارات وتخفيف وطأتها على المواطنين. إلا أن مشكلة زراعية قاسية بدأت تتفاقم في البلاد، حيث تتقلص الأراضي الصالحة للزراعة ومساحة المراعي الطبيعية، في بلد يطغى عليه المجتمع الريفي بشكل كبير.

ويشكل ارتفاع وتيرة تدهور «قيعان» اليمن الخصبة، خطراً حقيقياً يهدد سلة غذاء اليمنيين، وما تبقى من سبل عيشهم التي باتت تحت خطر شديد ستكون تبعاته وخيمة خلال الفترة المقبلة، وفقاً للخبراء.

وتمتلك اليمن أربعة قيعان زراعية، وهي أراض مسطحة شديدة الخصوبة الزراعية، معظمها في المناطق الشمالية في صنعاء وعمران وصعدة وذمار، وتغطي احتياجات البلاد من بعض محاصيل الحبوب والخضروات والفواكه بنسبة تزيد على 58 في المائة.

ويؤكد الخبير الزراعي عبدالناصر الأسودي لـ«العربي الجديد»، أن هناك تصحرا وزحفا عمرانيا كارثيا يستقطع مساحات شاسعة من القيعان الزراعية، خصوصاً في صنعاء وقاع «البون» الشهير في عمران (على بعد 30 كيلومتراً من العاصمة اليمنية)، فيما قاع «جهران الخصب والمشهور بزراعة الخضروات بمختلف أنواعها، خصوصا البطاطس والبصل إلى جانب الحبوب، يواجه خطراً شديداً هو الآخر، يتمثل في انتشار زراعة نبتة «القات» في أجزاء واسعة من الأراضي الزراعية على حساب زراعة المحاصيل الغذائية.

غزو خرساني

وفق دراسات جيولوجية وبيئية، تتعرض قيعان وسط وشمال اليمن إلى غزو واحتلال خرساني وعمراني، بالرغم من عدم ملاءمة هذه المناطق للسكن والعمران، كونها تربة رسوبية لا تحتمل المباني ذات الطوابق العالية، ولتعرضها بين الفينة والأخرى للسيول الجارفة حال تساقط الأمطار الغزيرة فيها أو في محيطها الجبلي والأودية التي تسيل إليها.

ويبين المزارع في محافظة صعدة الحدودية مع السعودية شمال اليمن علي رازح لـ«العربي الجديد»، أن تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية أصبحت باهظة للغاية، في ظل صعوبة كبيرة في توفير المياه مع ارتفاع أسعار الوقود ومواجهة الأفات الزراعية وصعوبات النقل والتصدير، وغيرها من التحديات والصعوبات التي تدفع بعض المزارعين من وقت إلى آخر إلى بيع قطعة أو مساحة من أراضيهم لتغطية هذه التكاليف والنفقات.

ويتفق معه مزارعان آخران من منطقة بريف صنعاء ومحافظة عمران بالإشارة إلى سبب آخر يدفع المزارعين إلى التخلي عن جزء من أراضيهم الزراعية وبيعها بهدف البناء عليها من قبل بعض المشترين، وذلك نتيجة للفقر والعوز وتراجع مستويات الدخل لكثير من المواطنين والمزارعين في هذه المناطق.

وتشهد أسعار الأراضي في عموم المناطق والمحافظات اليمنية ارتفاعات قياسية يصنفها خبراء نوعاً من غسيل الأموال، تكونت بفعل الحرب الدائرة في اليمن منذ ما يزيد عن ست سنوات. إذ يصل سعر اللبنة الواحدة (44,44 متراً مربعاً) في صنعاء وجزء من مناطق شمال اليمن إلى نحو 10 ملايين ريال، ويزيد المبلغ أضعافاً كلما كانت الأراضي قريبة من المناطق السكنية في المدن.

فات وتغيير مناخي

وتشهد زراعة المحاصيل الغذائية والخضروات والفواكه انحساراً متواصلاً في محافظات تعز وحضرموت ومأرب لأسباب مختلفة، إذ يتم استبدالها بنبتة القات بسبب عدم الجدوى الاقتصادية لزراعة المحاصيل الأخرى، وفق عدد من المزارعين في مناطق عديدة بمحافظة تعز، الذين يواجهون صعوبة في تعويض الخسائر السنوية وتسويق المنتجات والمحاصيل.

في المقابل، يشكو مزارعون في المحافظات الجنوبية الشرقية من اليمن من تأثير التغيرات المناخية والأعاصير المدمرة منذ نحو ثلاث سنوات تحديداً، وتسببها في إلحاق أضرار بالغة في المحاصيل وجرف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي تحتاج عملية إصلاحها إلى تكاليف باهظة، فيما هم لا يستطيعون تحملها، ولا بل تتطلب تدخلا حكوميا لمساعدتهم في عملية إصلاحها. وتعتبر التغيرات المناخية من العوامل الأساسية التي أضرت كثيراً بالإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في البلاد، ومنها الأضرار التي خلفتها الزوابع والأعاصير والفيضانات التي ضربت المناطق اليمنية خلال السنوات الماضية، إضافة إلى شح الأمطار وتساقطها خارج المواسم الزراعية، إضافة إلى الجفاف والتصحر والزحف العمراني وتأثيرات الأزمات الاقتصادية الأخرى على القطاع.

ويتحدث العامل في مجال التسويق الزراعي فارس جياش لـ«العربي الجديد»، عن تبعات كارثية يعاني منها المزارعون في مأرب نتيجة للمعارك الدائرة في المحافظة منذ نحو ثمانية أشهر وارتفعت حدتها بشكل كبير منذ مطلع الشهر الماضي.

ويقول إن كثيراً من المزارعين غير قادرين على جني محاصيلهم الزراعية، خصوصاً الموسمية التي يجب البدء بجنيها حالياً بسبب المخاطر العسكرية والأمنية الناتجة عن هذه المعارك وقطع الطرقات، وهو ما يؤدي إلى تلف المحاصيل نتيجة لبقائها كثيراً دون جنيها في مواعيدها.

ويلفت إلى تعرض المزارعين إلى أضرار بالغة بسبب المعارك الدائرة، إلى جانب تكبدهم خسائر فادحة نتيجة لعدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم، وتسليم الطلبيات من الكميات الزراعية المتفق عليها مع بعض التجار في الأوقات المحددة.

أزمات مركّبة

وتتراكم على اليمن مجموعة من الأزمات المركبة التي تسببت في انهيار الأمن الغذائي. وبالنظر إلى أهمية القطاع الزراعي الذي يعتبر المشغل الأكبر للأيدي العاملة في اليمن، يعد انعدام الأمن الغذائي من القضايا التي تفاقمت بصورة غير مسبوقة في البلاد، حيث تشير آخر النتائج المرجعية التي تم إجراؤها إلى ارتفاع عدد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في اليمن بنسبة تشمل غالبية السكان ممن يرزحون تحت وطأة الأزمات.

وتشدد تقارير اقتصادية على أهمية إجراء تغيير هيكلي في الجهود الحكومية والدولية والإغاثية وفقاً للمتغيرات الطارئة في المشهد الاقتصادي والتنموي في اليمن، وبروز تأثيرات متعددة غير مرئية بسبب الحرب والصراع الدائر والذي ألحق أضرارا بالغة في معيشة اليمنيين ومصادر دخلهم، وتتزايد الدعوات إلى مراجعة الكثير من السياسات ونوعية التدخلات وتصميم البرامج والمشاريع، بحيث تتجه نحو الأنشطة التي تعزز التعافي الاقتصادي، وتحد من الانهيار المتواصل للأمن الغذائي وتستعيد مسار النمو الاقتصادي، فيما يطالب البعض بخلق قوة دفع جديدة نحو مجالات التعافي والاستقرار لتلافي توسع رقعة الجوع، وظهور بؤر جديدة للمجاعة في البلاد المأزومة.

> مزارعون يبيعون أراضيهم بسبب الخسائر وارتفاع كلفة الإنتاج

> مخاطر أمنية تحد من القدرة على جني المحاصيل وتسويقها

تشكّل بؤر الجوع والفقر

أعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إن انعدام الأمن الغذائي في اليمن يتزايد مع انكماش الاقتصاد، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية في بعض مناطق اليمن بنسبة 60 في المائة منذ بداية العام 2021، مع انهيار العملة المحلية. ولفت التقرير إلى أن حوالي 16,2 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي هذا العام. وقال ديفيد غريسلي، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن، إن 20 مليون شخص (ما يعادل ثلثي سكان البلاد) يحتاجون إلى المساعدة عقب 7 سنوات من الحرب. وأضاف أن اليمن يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم قد تتاجج إن لم يكن هناك حل، لا سيما بعد أن أصبحت البلاد على بعد خطوات من حافة المجاعة. ووفق تقرير مشترك لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو» وصندوق الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» وبرنامج الأغذية العالمي، شهد اليمن ارتفاعا في معدلات سوء التغذية الحاد والحاد الوخيم بنسبة 22 في المائة بين الأطفال في 2020. فيما كشفت دراسة حديثة للبنك الدولي عن وجود مؤشرات على ظهور بؤر تشبه المجاعة في عدد من المحافظات الواقعة شمالي اليمن، والتي تخضع لسيطرة جماعة أنصار الله الحوثية، وهي محافظات حجة وعمران والجوف.

خسائر كبيرة يتكبدها المزارعون (أحمد الباشا/ فرانس برس)